

وهما سائل **الاول** اذا رهب وبيع وحبابان وسعها الثلث  
 فلا كلام وان قصر بدا **الاول** فالاول حتى يستوفى الثلث  
 وكان القصر على **الآخر** **الثالث** اذا جمع بين عطية منجن  
 ومؤجلة قدمت للمجن فان اتسع للثاني والاصح في الجملة  
 الثلث ويطل ما قصر عنه **الثاني** اذا باع كرا من طعام  
 قيمته ستة دنانير وليس له سواء بكره في قيمته فالجها  
 هنا يصف تركته فيمضي في قدر الثلث فلورردنا  
 السدس على الورثة لكان ربا والوجه في تصحيح ان يرد الثلث  
 كره ويرد على المشتري ثلثه فيبقى مع الورثة ثلثا كره  
 قيمتها ديناران ومع المشتري ثلثا كره قيمتها اربعة فيفضل  
 معه ديناران وهي قدر الثلث من ستة **الرابعة** لو باع  
 عبدا قيمته مائتان مائة وبشرى لزم العقد وان مات لم  
 تجز الورثة صح البيع في النصف في مقابلته مادفع وهي  
 ثلثة اسهم من ستة وفي السدسين بالمحابات وهي مائة  
 ها الثلث من ستة فيكون ذلك خمسة اسداس العبد  
 ويطل في الزايد وهو سدس فيرجع على الورثة والمشتري  
 بالخيار شاء فمخ لبعض الصنفه وان شاء اجاز ولو  
 بدل العوض عن السدس كان الورثة بالخيار بين الاستفا  
 والاجابة لان حكمهم محصور في العين **الثالث** اذا اعتقها

ورث  
 بدى  
 الثلث  
 ثلثه  
 على الورثة

في مرض الموت وتزوج ودخل بها صح العقد والعقد  
 وورثته ان خرجت من الثلث وان لم يخرج فعل ما امر  
 من الخلاف **الثانية** لو اعتق امه قيمتها ثلث تركته ثم  
 اصدقها الثلث الاخر ودخل بها صح العقد والعقد صح  
 ويطل السهم لانه يزيد على الثلث وترثه في ثبوتها  
 المثل ترد وعلى القول الاخر يصح **كتاب**  
**النكاح** واقسامه ثلثة **الاول** في النكاح الدائم  
 والنظر فيه يستدعي فصلا **الفصل** في اداب العقد  
 والحلوة ولو اجمعا **الاول** في اداب العقد النكاح  
 مستحبين تافت نفسه من الرجال والنساء ومن لم  
 تتوفيه خلاف المشهور استحبابه لقوله عليه السلام لا يحل  
 تاسلوا ولقوله عليه السلام امرؤناكم العزاة لقوله  
 عليه السلام ما استفاد امرؤنا بعد الاسلام افضل  
 من زوجة مسلمة تهرم اذا نظر اليها وتطبعه اذا امر  
 وتحفظه اذا غاب عنها في نفسها وما الدور بما اخرج  
 المانع بان وصف يحي عليه السلام بكونه حصورا يؤذن  
 باختصاص هذا الوصف بالرجحان فيجعل على ما اذا  
 لم تنس النسوة يمكن الجواب بان المدح بذلك في شرع  
 غيرنا لا يلزم منه وجوده في شرعنا ويستحب لمن اراد

فان  
 كتاب  
 الفصل  
 في النكاح  
 دون الجز في المرض  
 الوصية او جعلت عنها  
 كتاب  
 الفصل  
 في النكاح  
 في اداب العقد  
 المستحبين تافت  
 نفسه من الرجال  
 والنساء ومن لم  
 تتوفيه خلاف  
 المشهور استحبابه  
 لقوله عليه السلام  
 لا يحل تاسلوا  
 ولقوله عليه السلام  
 امرؤناكم العزاة  
 لقوله عليه السلام  
 ما استفاد امرؤنا  
 بعد الاسلام افضل  
 من زوجة مسلمة  
 تهرم اذا نظر اليها  
 وتطبعه اذا امر  
 وتحفظه اذا غاب  
 عنها في نفسها  
 وما الدور بما اخرج  
 المانع بان وصف  
 يحي عليه السلام  
 بكونه حصورا  
 يؤذن باختصاص  
 هذا الوصف  
 بالرجحان فيجعل  
 على ما اذا لم تنس  
 النسوة يمكن  
 الجواب بان المدح  
 بذلك في شرع  
 غيرنا لا يلزم  
 منه وجوده في  
 شرعنا ويستحب  
 لمن اراد

المرض